أ.د. عزيز حيدر

إسرائيل بعد ٦٠ عاماً : أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمغرافيا

مقدمة

شكل الأمن دائماً الغاية الأهم لإسرائيل، وهو وضع طبيعي خاصة في دولة مهاجرين مستوطنين. كذلك فإن المشكلة الديمغرافية تهيمن على مختلف القضايا وتؤثر في القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتسبب خلافات حادة داخل المجتمع الإسرائيلي. أما الربط بين الأمن والديمغرافيا فقد شكل أساساً للكثير من القرارات قبل وبعد قيام الدولة، خصوصاً القرارات العسكرية. وليس مستبعداً أن يشكل هذا الربط أساساً لخوض حروب جديدة.

بعد ستين عاماً نجد أن الوضع الأمني لإسرائيل أصبح أكثر تعقيداً بكثير مما كان خلال كل السنوات السابقة. تأثر هذا التعقيد بالأساس من تغيرات عميقة في الأو ضاع الداخلية والمتغيرات الخارجية، خاصة على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وهذه التغيرات تعتبر حاسمة في عملية اتخاذ القرارات ذات الصبغة السياسية والعسكرية.

في هذه المقالة نستعرض المتغيرات الداخلية الأهم في اتخاذ القرار في إسرائيل ونكتفي بالإشارة فقط إلى المتغيرات الخارجية التي تستحق دراسات خاصة بها:

أولاً، ليس هناك شك أن البحث في المتغيرات التي تؤثر على اتخاذ القرار في إسرائيل بعد حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ يختلف عنه قبل ذلك. فهذه الحرب كشفت عن الكثير من الظواهر والمتغيرات الجديدة، الداخلية والخارجية. كذلك فقد تسببت في تفاعلات وتحولات ومستجدات، بمستويات وبوتائر وبأعماق مختلفة، تؤثر تأثيراً عميقاً على المجتمع والخارطة السياسية والقيادة وبشكل رئيسي على عملية اتخاذ القرار.

حرب صيف ٢٠٠٨: الجبهة الداخلية لم تعد داخلية!

تعتبر الحرب الأخيرة على لبنان ٢٠٠٦ من اكثر الحروب التي أثارت جدلاً وخلافات في إسرائيل؛ هذا الجدل ليس حول شرعية الحرب وإنما حول سرعة اتخاذ القرار بشأن خوضها ومدى جاهزية الدولة والجيش والمجتمع لخوض حرب من هذا النوع من الحروب، وماهية العلاقة بين الحكومة والقيادة العسكرية وأسلوب إدارة الحرب عسكرياً وسياسياً. وقد تكون نتائجها على الخارطة السياسية وعلى منظومة القيم والمفاهيم والعلاقات الإثنية في إسرائيل أكثر من أية حرب أخرى.

كذلك فإن الحرب الأخيرة تعكس تغيراً في المفاهيم الأساسية لدى الإسرائيليين حول تصور مكانة إسرائيل في المنطقة: من دولة كان يتوقع أن أقصى ما تتمناه هو قبولها في الشرق الأوسط وإقامة علاقات سلام، حتى لو كان بارداً، مع جيرانها إلى دولة تستهتر بمسألة الاعتراف العربي بها، تتعامل مع الدول العربية بطريقة إنتقائية بما يخدم مصالحها وتأخذ على عاتقها دور الذراع الطويلة في "صراع الحضارات".

هذه الأسباب هي من الأهمية بحيث تكفي لأن تسبب الاهتمام الواسع بتحليل حرب تموز ٢٠٠٦ ضد لبنان من جميع جوانبها. ولكن الحقيقة أن الكتابات والتحليلات الإسرائيلية، تطرح موضوع هذه الحرب من جانب مهم جدا وهو تحليل ماهية المجتمع الإسرائيلي والنظام الإسرائيلي من جميع الجوانب. تبرز أهمية هذه التحليلات على خلفية الفارق الشاسع بين ما كان متوقعاً وبين حقيقة ما حدث في هذه الحرب: فقد كان متوقعاً ألاّ تتعدى هذه الحرب حدود عملية عسكرية محدودة تحقق أهدافاً محدودة، إلا أنها تحولت إلى أطول حرب في تاريخ اسرائيل والحرب الوحيدة التي تحول فيها أكثر من نصف مليون إسرائيلي إلى سكان ملاجئ ولاجئين رحل دون أن تحقق الأهداف الأولية المعلنة. أي أنها أول حرب تهدد العمق الإسرائيلي تهديداً جدياً ولا تنتهي بضربة قاصمة للعدو على أرضه. ومن

الملفت أن السياسيين الإسرائيليين ووسائل الإعلام تحولوا من اعتبارها حرباً خاطفة محدودة الهدف إلى تبريرها أيديولوجياً بأنها "حرب وجود"، رغم أنها حرب ضد حزب صغير في دولة صغيرة وضعيفة عسكرياً. وقد وصل الأمر بصحيفة "هآرتس"، المعروفة برصانتها وجديتها، بأن تعرف نتائج الحرب في إحدى افتتاحياتها (٢٠٠٦/٨/٨) على أنها "هزيمة قاسية تحمل في طياتها مضاعفات مصيرية".

ينتج هذا المفهوم أولاً من القلق الوجودي حتى بعد مرور ستة عقود على إقامة اسرائيل، وثانياً من الشعور بالغرور استناداً إلى نتائج المواجهات العسكرية العديدة في الماضي، التي نتجت عنها أسطورة "الجيش الذي لا يقهر"، ويعبر عن المواقف الفوقية والتصورات النمطية للعربي، التي يجب ألا تتغير.

لقد نشبت حرب لبنان الثانية بعد عقدين من التحولات العميقة التي غيرت التركيبة السكانية– الإثنية وبنية المجتمع والاقتصاد والنظام السياسي والخارطة الحزبية في إسرائيل. نتجت هذه التحولات عن عدد من العوامل الخارجية والداخلية التي تضافرت في إنتاج مجتمع مختلف تماماً عن المجتمع الذي عرف حتى الثمانينيات من القرن العشرين. كانت أهم هذه العوامل انهيار الاتحاد السوفييتي وهجرة أكثر من مليون من اليهود وغير اليهود إلى إسرائيل وتوقيع اتفاقيات المبادئ مع الفلسطينيين، ثم انهيار عملية السلام والانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠.

اندمجت هذه العوامل مع العمليات الجوهرية التي مرّ بها، وما زال، المجتمع الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين: أ) العولمة الاقتصادية والثقافية؛ ب) السياسات الاقتصادية النيو–ليبرالية والخصخصة والانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق الحرّ؛ ت)ظاهرة المحافظين الجدد ممثلة بعدد من مراكز الأبحاث الاستراتيجية وترجمة أفكارهم ومواقفهم إلى سياسات؛ ث) تراجع وانحسار دور الدولة في جميع مجالات الحياة، خاصة في أعقاب خصخصة الخدمات الأساسية.

أثرت مجمل هذه العوامل والعمليات تأثيراً عميقاً على المجتمع ونقلته من مجتمع جمعاني إلى مجتمع فرداني حيث تلعب المصالح الشخصية والفئوية دوراً مهماً في اتخاذ القرارات ومواجهة الأزمات. وقد كان لهذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثر واضح على اندلاع الحرب ومجرياتها ونتائجها. وبدورها أثرت مجريات الحرب ونتائجها بشكل عميق على جميع مجالات الحياة وأثارت جدلاً صاخباً بسبب اندماجها بالصراعات بين قوى اجتماعية وإثنية وأيديولوجية حول السياسات المتبعة في توزيع الموارد ومجالات أخرى سنذكرها بعد قليل. فقد كان من نتائج الحرب تغيير القيادة في حزب العمل مما يمكن أن يعيده إلى تركيبته الإثنية السابقة، انسحاب حزب إسرائيل بيتنا من الحكومة، الجدل حول الخدمة العسكرية، كما أنه من المتوقع أن تحدث الحرب على لبنان تغيرات في الخارطة الحزبية والسياسية وحتى على النظام السياسي في إسرائيل. كما أن الجدل حول الحرب اندمج بالصراعات القائمة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصراعات حول صلاحيات أذرع وأجهزة الحكم في إسرائيل (السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية) والجدل حول اتخاذ القرار السياسي والعسكري والعلاقات بين النخب السياسية والعسكرية.

ثانياً، هناك في إسرائيل من يطرح مجمل قضية الحرب الأخيرة من منظور تحليل نوعية القيادات السياسية والعسكرية ويدعي ان مراكز الأحزاب ترعى ثقافة التلاعب والقوة والفساد. كما أن هناك ادعاء أن الليبرالية الجديدة المتطرفة سرعت عملية الانتقاء السلبي: القوى البشرية الأفضل توجهت للقطاع الخاص، للمهن الحرة، للعلم والهاي–تك حيث يترقون ويكافؤون حسب الإنجاز والتحصيل، أما المتوسطون فهم الذين بقوا في السياسة والجيش؛ أي أنه في مجتمع غني بالرأسمال البشري ذي المستوى العالي يرتدع المؤهلون وذوو الكفاءات عن العمل السياسي والقيادة.

كان من نتائج تحول المواقف من الجيش والخدمة العسكرية، خاصة تحول الأشكناز إلى تفضيل مسارات حراك بديلة، وكذلك بسبب تطورات ديمغرافية، التحولات العميقة في تركيبة الجيش وخاصة على مستوى شريحة الضباط والقيادة. فمن الملاحظ أن ثلاث فئات بدأت تبرز في هذا المستوى: الشرقيون والمهاجرون الروس والمتدينون القوميون (لكن الفئة الأخيرة بدأت تتهرب من الخدمة بعد الانسحاب من قطاع غزة). تجد هذه الفئات في الجيش وسيلة وقناة حراك مهنية واقتصادية مهمة ترفع من مكانتها الاجتماعية.

يمكن أن نلخص أن الإسرائيليين في حالة ارتباك وحيرة بين تحويل الجيش إلى جيش"صغير، محترف وذكي" وبين المطالبة في توزيع الأعباء على الجميع. ولكن ما يهمنا في هذا المقام التذكير بأن الفئات الاجتماعية التي تتمتع بالمكانة والموارد تركت الجيش للفئات الضعيفة في المجتمع، ولذلك فالجيش تحول من " جيش النخب إلى جيش الأطراف". وهذا ينطبق على المستوى المهني: حيث بينت التحقيقات التي أجرتها قيادات الجيش أن نسب عالية من ضباط الاحتياط في درجات مختلفة (تتراوح بين ٦٨٪ و- ٨٢٪) ليسوا من خريجي كلية الأمن القومي، ما تسبب في الفشل في التنسيق بين القيادة العامة وأذرع الجيش الأخرى في التخطيط.

هذا التغير في تركيبة الجيش وقيادته حدث في فترة ما زال الجيش فيها يعتبر "جيش الأمة" بسبب الخدمة الإجبارية المفروضة على الجميع دون استثناء. واستمرار هذا الوضع يتناقض تماماً مع فكرة تحويل الجيش إلى "جيش مهني محترف صغير وذكي"، التي بدأ تطبيقها بخطوات بطيئة في التسعينيات. ويلاحظ أن إسرائيل تعيش تناقضاً واضحاً في هذا المجال: من جهة هناك مطالبة من فئات كبيرة، خدمت وتخدم في الجيش، بتطبيق قانون الخدمة الإجبارية على الجميع. من جهة أخرى فإن حرب لبنان الثانية كشفت عن حقيقة أن جيش الاحتياط أصبح مترهلاً وتحول إلى عبء ولذلك يفضل التسريع في تشكيل الجيش القائم على المهنية والاحتراف. وعلى كل حال فإن التراجع في نسبة الملتحقين بالخدمة العسكرية هو أحد المؤشرات على تراجع الجمعانية التي ميزت المجتمع الإسرائيلي ومن هنا تراجع التضامن الاجتماعي في معظم مجالات الحياة. ونذكر فقط بهذا الصدد خصخصة المشاعر في إسرائيل التي تبدو واضحة في حالات ضحايا الحرب من جنود ومدنيين.

وكانت إسرائيل قد قررت منذ أكثر من عقد من الزمن تحويل الجيش من "جيش الأمة" إلى جيش محترف " صغير، مهني وذكي". ولكن حرب لبنان الثانية أكدت على أن ما بدأ العمل به منذ سنوات لم يتم مما يطرح السؤال حول إمكانية استمرار نمط الجيش في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة التحول الجذري في منظومة القيم والمعايير الاجتماعية والشخصية، وما أطلق عليه البعض " خصخصة المسؤولية". ويتعلق بمسألة تركيبة الجيش ونمطه ما حدث من التهديد بعدم الانصياع للأوامر والتعليمات من جانب الجنود المستوطنين إذا أصر أولمرت على الاستمرار في خطة الانسحاب من جانب واحد. ولكن السؤال الأعمق الذي يمكن أن يطرح يتعلق بإمكان إسرائيل أن تضمن استمرار اعتمادها على القوة العسكرية دون إحداث التغيير في نمط الجيش بينما يتحول المجتمع بأكمله تحولاً جذرياً شاملاً؟ إذ أن استمرار النمط الحالي يتناقض مع عملية الخصخصة وتراجع دور الدولة. وقد تكون الإجابة على هذا السؤال في ما صرح به نتنياهو " علينا العودة إلى القيم التي ضمنت وجودنا". ويقصد بذلك العودة إلى "جيش الأمة" أي عدم التساهل في منح الإعفاءات أو مع رافضي الخدمة. كما صرح باراك، وزير الدفاع، أن الجيش تحول من جيش الأمة إلى جيش نصف الأمة، وصرح رئيس الأركان أن المتهربين "فقدوا الخجل". لكن مثل هذه المواقف تصطدم بحدة بأمرين: الأول يتعلق بمواقف الفئات الدينية، ذات الوزن السياسي، التي ترفض تأدية الخدمة العسكرية مثل الحريديم (ومنذ ٢٠٠٥ جزء من المنتمين للصهيونية المتدينة). والثاني يتمثل في الحاجة إلى تغيير نمط الجيش إثر تجربة حرب لبنان الثانية.

يمكن أن نلخص أن الإسرائيليين في حالة ارتباك وحيرة بين تحويل الجيش إلى جيش "صغير، محترف وذكي" وبين المطالبة في توزيع الأعباء على الجميع. ولكن ما يهمنا في هذا المقام التذكير بأن الفئات الاجتماعية التي تتمتع بالمكانة والموارد تركت الجيش للفئات الضعيفة في المجتمع، ولذلك فالجيش تحول من " جيش النخب إلى جيش الأطراف". وهذا ينطبق على المستوى المهني: حيث بينت التحقيقات التي أجرتها قيادات الجيش أن

الجيش الإسرائيلي في دائرة الشك.

نسبة عالية من ضباط الاحتياط في درجات مختلفة (تتراوح بين ٦٨٪ و- ٨٢٪) ليسوا من خريجي كلية الأمن القومي، ما تسبب في الفشل في التنسيق بين القيادة العامة وأذرع الجيش الأخرى في التخطيط.

نظراً لتركيبة الجيش الإثنية والمهنية، كما بينا، فإنه فقد شرعيته ومصداقيته في دفع ثمن الحرب بحياة الناس وادعاء الكثيرين أنه ليس من حقه الضرر بالاقتصاد؟ هذه الحالة، عدم الثقة، كانت لها آثار مهمة في إدارة الحرب الثانية في لبنان وليس هناك شك أنها ستكون ذات أثر عميق على المجتمع في إسرائيل.

لا شك أن نوعية وكفاءة الذين يخدمون في الجيش، خاصة في مستوى القيادة، تؤثران على تركيبة الجيش الإثنية والمهنية ومن هنا على مكانة الجيش والثقة به. وبهذا المعنى فإن الحرب الأخيرة تأثرت بهذه التركيبة وستكون لها نتائج مهمة على منظومة القيم المتعلقة بقيمة الجيش ومعنى الخدمة العسكرية ونمط الجيش وتنظيمه.

ثالثاً، يرتبط بحساب النفس الإسرائيلي، وتفسير أسباب الحرب وتسمية نتيجة الحرب فشلاً (أو فشلة صغيرة) وليس هزيمة وتغييب الطرف الآخر في الحرب عن أي تفسير لمجرياتها ونتائجها. من المؤكد أن هذا التوجه ليس صدفة وإنما يهدف أولاً وأخيراً إلى منع أي تحول في الصورة النمطية التي بلورها الإسرائيليون عن الإنسان العربي. ولكن يمكن اعتبار ذلك أنه محاولة لعدم الميل إلى تحويل نظرة المجتمع الإسرائيلي للجيش وعدم تغيير صورته النمطية: فالقيم الإسرائيلية ترى في الجيش "مثال الأنا" العقلاني، المنطقي، الناجع القادر على رؤية المستقبل، هو الضحية والبطل، لا ترى الطرف الآخر: فهو ليس له شكل أو اسم، هو الشرق الأوسط الذي لا يفهم سوى لغة القوة، الذي يريد أن "يهلكنا". كما أنه ليس هناك تفكير في إسرائيل (شك) أن الجيش هو جماعة مصلحة ومهنتها الحرب ودائماً تختار الحل العسكري، وحركات السلام ليست معارضة لنمط

ارتبطت قضية الفجوات الآخذة بالتوسع بين الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية بالمعاناة من الوضع الأمني خاصة في السنوات الأخيرة وبشكل أكثر حدة منذ حرب لبنان الثانية. فسكان المناطق التي تعرضت وتتعرض للقصف في الشمال والجنوب معظمهم من الشرقيين. ولذلك ارتبط التذمر من سياسة التمييز الاقتصادية والاجتماعية بالادعاء بإهمال هذه المناطق أمنياً وتعرض سكانها للخطر والخسارة المادية. هذه الأوضاع تعمق الشرخ الإثني القائم في المجتمع الإسرائيلي وتدفع أعداداً كبيرة من سكان المناطق الهامشية للهجرة إلى المركز.

الحياة والتفكير الإسرائيلي وإنما حركة أد–هوك مؤقتة وآنية.

لقد بدأ التغيير في النظرة للجيش والخدمة العسكرية منذ سنوات بعد أن تحولت مهمته من الحرب ضد جيوش دول إلى شرطة في جنوب لبنان وشوارع المناطق المحتلة وعلى الحواجز. كذلك تأثرت هذه المكانة بتحول الأشكناز، كما أسلفنا، إلى تفضيل العمل الاقتصادي والغنى على الاستمرار في الخدمة العسكرية والارتفاع المستمر في أعداد المتهربين من الخدمة والتسامح في إعفاء الكثيرين منها. لذلك فالاتهامات بالتقصير وغياب الخطط البديلة وعدم الجاهزية والمشاكل اللوجستية وعدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب هي استمرار للتحولات في النظرة للجيش، وربما هي بمثابة "نبوءة أثبتت نفسها". لكن القيادات السياسية ولجنة فينوغراد وجهت الاتهام بالتقصير للجيش كتنظيم وتعاملت باللين مع القيادات العسكرية باستثناء رئيس الأركان، بينما كان من نتائج عجز الجيش عن مواجهة هذا النوع من الحروب والتهديد الحقيقي للمستوطنات الحدودية في حرب لبنان الثانية، اهتزاز مكانة الجيش وهبوط قيمته في نظر المجتمع الإسرائيلي. وما زالت حملة تشكيك وسائل الإعلام والجمهور بوعود الجيش مستمرة ونشرت ٧ تقارير حول التقصير في أداء الجيش، مما سيكون له نتائج مهمة على المجتمع وعلى القيم الإسرائيلية المتعلقة بالجيش والحرب. ومن الملفت أن الدولة تحاول إصلاح الوضع في الجيش وأدائه عن طريق زيادة المخصصات للجنود الذين يخدمون في الاحتياط، ما يعني ترسيخ فكرة أن الجيش يشكل قناة حراك ودخل للشرائح الأضعف في المجتمع الإسرائيلي. ولهذا التطور تأثير كبير على تركيبة الجيش الإثنية والمهنية التي برزت في حرب لبنان الثانية.

رابعاً، ما حدث في حرب لبنان الثانية وما يحدث اليوم في الجنوب (قطاع غزة) يثير جدلاً حاداً حول من يدفع ثمن الحرب: القتلى والخوف الدائم والخسارة الاقتصادية. ففي الحرب المذكورة دفع الثمن الباهظ الشرقيون، المهاجرون من الروس والأثيوبيون وسكان الكيبوتسات وأدى ذلك إلى تعميق الشرخ بين الأطراف والمركز والهجرة المستمرة من مناطق الشمال والجنوب إلى مدينة تل–أبيب وضواحيها.

يرتبط الحديث عن ثمن الحرب بتغيير نمط الحرب الذي تعود عليه الإسرائيليون: فقد أبرزت حرب لبنان الثانية وإطلاق الصواريخ من قطاع غزة نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها إسرائيل اليوم وهي تهديد الجبهة الداخلية خاصة في المنطقة الشمالية، على الحدود اللبنانية، وفي الجنوب، خاصة مدن سديروت وعسقلان ومستوطنات "غلاف غزة". تحول هذا التهديد إلى مشكلة واقعية ملموسة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ولكن الأهم من ذلك الأبعاد الأمنية. فإسرائيل حافظت على القاعدة والاستراتيجية التي تنحو أن الحرب يجب أن تدور في أرض العدو واستبعاد الجبهة الداخلية عن أحداثها ومخاطرها بكل ثمن. لكن ما حدث في العامين الماضيين أن الخطر الحقيقي انتقل إلى المستوطنات الواقعة على الحدود الشمالية والجنوبية بينما الدولة والجيش الإسرائيلي غير مهيئين لمواجهة مثل هذا الخطر ومثل هذه الحرب. رغم هذا الخطر فإن السياسيين في إسرائيل لا يكفون عن التهديد بالحرب في الشمال والجنوب.

أثارت مسألة اتخاذ القرار السؤال الدائم في النظام السياسي الإسرائيلي: من يوصي ومن يقرر، من يحسم "ماذا" ومن يقترح "كيف". . من يقرر إذا كانت الحرب هي حرب "خيار" أو حرب اللاخيار. لذلك طرحت هذه الحرب عدداً من القضايا المهمة الأخرى تتعلق بالعلاقة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية. فقد أشار الباحثون في التاريخ العسكري الإسرائيلي أن أولمرت هو رئيس الوزراء الثالث في تاريخ إسرائيل الذي تم تضليله من جانب القيادات العسكرية.

يمكن أن نعزو جزءاً كبيراً من السلوكيات الإسرائيلية في المجال السياسي والأمني إلى الشعور بالأمان الاقتصادي. فوضع الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر حالياً أفضل وضع في تاريخ إسرائيل. بالإجمال حقق الاقتصاد الإسرائيلي معدلات نمو عالية منذ العام ٢٠٠٣ وارتفع معدل دخل الفرد بشكل كبير وكذلك القيمة الشرائية للشيكل. هناك زيادة كبيرة وتسارع في الحركة الاقتصادية تتمثل في زيادة التصدير، خاصة منتوجات التكنولوجيا المتطورة، وزيادة كبيرة في الاستيراد وكذلك في الاستثمار. انعكس هذا التطور بشكل خاص في هبوط مديونية الدولة بشكل بارز وهبوط معدلات البطالة والفقر في العام المنصرم. رغم التحسن في الوضع الاقتصادي على المستوى العام فإن التطورات الاقتصادية في الاتجاه النيو-ليبرالي وتحول السياسات الاجتماعية تتسبب في عجز أعداد كبيرة من الإسرائيليين عن مواكبة الارتفاع في مستوى الحياة. هذا الوضع يعتبر نقطة ضعف في المجتمع الإسرائيلي ويأثر سلبياً على التضامن الاجتماعي والقدرة على تحمل أعباء الحرب. ويبرز هذا الأمر بحدة خاصة في ظل انحسار دور الدولة في الخدمات الاجتماعية. هذه الفجوات في الملكية والدخل تضع إسرائيل في مصاف الدول التي تتميز باللامساواة. ويلاحظ بشكل واضح أن هذه الفجوات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة هي على أساس جغرافي وإثني: أي أن سكان المناطق البعيدة عن مركز البلاد هم أكثر فقراً من سكان المركز والساحل وغالبيتهم من الشرقيين. يؤدي ذلك إلى هجرة متواصلة من الأطراف إلى المركز مما يعني تفريغ هذه الأطراف من القوى العاملة المتعلمة وذات المهارات العالية وبقاء السكان الأكثر فقراً وغير القادرين على الالتحاق بسوق العمل وكبار السن.

ارتبطت قضية الفجوات الآخذة بالتوسع بين الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية بالمعاناة من الوضع الأمني خاصة في السنوات الأخيرة وبشكل أكثر حدة منذ حرب لبنان الثانية. فسكان المناطق التي تعرضت وتتعرض للقصف في الشمال والجنوب معظمهم من الشرقيين. ولذلك ارتبط التذمر من سياسة التمييز الاقتصادية والاجتماعية بالادعاء بإهمال هذه المناطق أمنياً وتعرض سكانها للخطر والخسارة المادية. هذه الأوضاع تعمق الشرخ الإثني القائم في المجتمع الإسرائيلي وتدفع أعداداً كبيرة من سكان المناطق الهامشية للهجرة إلى المركز.

إضافة للشرخ الإثني يطفو على السطح بوتيرة كبيرة وبحدة الجدل حول خدمة المتدينين في الجيش وتهرب الكثيرين من الخدمة و/أو سهولة الحصول على الإعفاء منها. تندمج هذه الشروخ والخلافات والجدل الحاد بالقضايا الخلافية الكثيرة التي ميزت المجتمع في إسرائيل منذ قيامها وحتى قبل ذلك.

يشير ما ذكر في هذا الجزء إلى زيادة تعقيد القضايا الاجتماعية وتعمق الشروخ المختلفة وتحول جزء غير قليل منها إلى قضايا مهمة في تحديد مواقف الجمهور والقيادات السياسية، والأهم من ذلك الخلط بين هذه القضايا وبين قضايا العلاقات الخارجية والأمن ما يجعل حل القضية السياسية في كثير من الأحيان منوطاً بالمساومات والتسويات في القضايا الداخلية.

خامساً، بعد ستين عاماً يبقى الهاجس الديمغرافي يشغل بال الإسرائيليين، لا بل تزيد أهميته لأسباب عديدة أهمها الشك بإمكانية تحقيق حل الدولتين وهجرة غير اليهود المتواصلة إلى إسرائيل والعدد الكبير من العمال الأجانب. رغم الاتفاق

أولمرت.. ثالث المضَلَّلين.

بين الأكثرية العظمى من الإسرائيليين حول الخطر الديمغرافي فإن المواقف من التخلص من هذا الخطر متعددة. أما البقية من الإسرائيليين فهي تنكر أصلاً وجود المشكلة ولكن مواقفها هي الأخطر حالياً في إسرائيل، خاصة بسبب قوتها السياسية الملموسة. فيما يلي نوضح، باختصار، مختلف المواقف من المشكلة الديمغرافية من أجل تحديد علاقتها باحتمال اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية حاسمة:

في طرف واحد الإسرائيليون الذين يرون أن الطابع اليهودي للدولة مهدد بسبب هبوط نسبة اليهود؛ هذا الرأي يبالغ في حساب عدد الفلسطينيين ويبالغ في حساب خطر المهاجرين غير اليهود من روسيا وأثيوبيا وغيرها ويدعي أن نسبة اليهود بين السكان في حالة هبوط ووصلت إلى ٧٠٪. ينقسم المتواجدون في هذا الطرف إلى معسكرين رئيسيين:

١) يتشكل المعسكر الأول من مركز الخارطة السياسية واليسار ويرى أن الحل هو الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والانفصال عن الفلسطينيين بشكل نهائي.

٢) يتشكل المعسكر الثاني من اليمين الإسرائيلي وينقسم إلى ثلاث فئات:

أ. فئة تدعو إلى وقف الهجرة غير اليهودية والانفصال عن الفلسطينيين ولكن منعهم من إقامة دولة وتشجيعهم على الهجرة.

ب. تدعو الفئة الثانية إلى وقف الهجرة والاستثمار في البنى التحتية لجذب يهود من أوروبا وأميركا لاحقاً.

ت. فئة ثالثة ترى أن الحل هو في تسهيل عملية تهويد المهاجرين غير اليهود وتؤكد أن هؤلاء سوف يتحولون إلى يهود على الأقل بالمعنى الاجتماعي.

أما الطرف الثاني في هذا الخلاف فيتكون من اليمين المغالي الذي يفند الادعاءات حول الخطر الديمغرافي ويقلل من عدد الفلسطينيين مدعياً أن نسبة اليهود تصل إلى ٧٦٪. على هذا الأساس فهو يرفض الحل السياسي القائم على الانسحاب من المناطق المحتلة وإقامة دولة فلسطينية. هذا الطرف هو الأخطر لأنه يدعو لتكثيف الاستيطان، مضايقة الفلسطينيين حتى يضطرهم إلى الهجرة وانتظار فرص تهجيرهم مثلما حدث في النكبة ١٩٤٨.

لقد احتد السجال الديمغرافي بعد العام ٢٠٠٠ وأصبح يشمل الفلسطينيين في إسرائيل بعد أن كان قد توقف منذ أوائل الستينيات. يؤشر هذا السجال بوضوح إلى أنه بعد ستين عاماً لم تستطع إسرائيل أن تتخلص من المشكلة الديمغرافية رغم كل التطورات التي حصلت داخلياً وعلى مستوى المنطقة والعالم. كذلك أصبح واضحاً أن تصعيد حدة المشكلة الديمغرافية يؤثر على المواقف من الحلول السياسية المطروحة، وكذلك يسبب التقوقع الجغرافي والرمزي في الدفاع عن النفس من خطر

إن تركيبة حكومة اولمرت لا تسمح باتخاذ أي قرار بشأن الحل مع الفلسطينيين؛ فالمصالح الحزبية والشخصية تطغى على المصالح العامة والهدف الأساسي لكل طرف هو المحافظة على مصالحه ومكانته. فحزب شاس غير معني بالانسحاب والتواجد خارج الحكومة لما يتمتع به من موارد اقتصادية ضرورية لإدارة مؤسساته وخدمة جمهور مصوتيه. لكنه يتأثر بالمواقف القومية المتشددة لهؤلاء المصوتين ويحاول ألا يكون الحزب الأخير الذي يبقى في حكومة أولمرت في حالة قرر إيهود باراك الانسحاب منها لأنه سوف يتهم بمساعدة حكومة فاشلة في البقاء مقابل تحقيق مكاسب مادية.

فقدان الدولة لصبغتها. والنتيجة أنه بعكس الانفتاح الاقتصادي والثقافي بتأثير العولمة يلاحظ أن إسرائيل تبنت أسلوب بناء الجدران التي تفصلها عن الفلسطينيين. وبدأ الإسرائيليون من اليهود يطبقون نفس الطريقة في داخل إسرائيل كما حدث في مدن اللد والرملة والعزل بين مدينة قيسارية وقرية جسر الزرقاء. كما أن التشديد على يهودية الدولة بدأ يشغل حيزاً كبيراً في الخطاب اليومي، خاصة على المستوى الأكاديمي والإعلامي وفي النقاش الحاد حول دستور الدولة وقوانينها. ووصل الأمر إلى حد مطالبة رئيس السلطة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

ليس هناك شك أن القضية الديمغرافية مرتبطة بنوعية القرارات السياسية ومن الممكن، كما يظهر من مواقف اليمين المتطرف، أن تكون حاسمة في القرارات العسكرية مستقبلاً.

سادساً، تجمع التحليلات المتوفرة حتى الآن، على أن القرار بخوض حرب شاملة على لبنان في ٢٠٠٦/٧/١٢ اتخذ بشكل متسرع، رغم أنه لا يخل بنظام اتخاذ القرار، واستند إلى الثقة بقدرة سلاح الجو على الحسم ولم يؤخذ بالحسبان وجود طرف آخر وكأن الجيش الإسرائيلي هو الطرف الوحيد في المعركة. تستند هذه التحليلات إلى حقيقة أن إسرائيل كانت تمتلك جميع الأوراق لإدارة المعركة بشكل مغاير: قرارات الأمم المتحدة، الشرعية الدولية، تفهم وموافقة الغرب والدول العربية لتحييد قوة حزب الله. ولكنها اختارت هدف تصفية حزب الله مما أدخلها في حرب غير مشروعة، غير أخلاقية، غير ذكية ونتائجها خطيرة.

وكانت لجنة فينوغراد قد توصلت إلى نتيجة حول اتخاذ القرار بشن الحرب: "لا نستطيع أن نحسم كيف ومتى اتخذت قرارات الحكومة بشأن الحرب في ١٢ تموز. الانطباع الذي حصل لدينا أن قرار الحرب اتخذه رئيس الحكومة بشكل متسرع دون اتباع الإجراءات الرسمية. كما أشار التقرير إلى "أن قرار الحرب اتخذ في ظل "قولبة الخسارة" Framing، أي أنه تم جرّ الدولة إلى الحرب في ظل التخوف من تدهور الردع والتهديد الإيراني لتقويض الدولة وربما تقويض الوجود الأميركي في الشرق الأوسط".

أثارت مسألة اتخاذ القرار السؤال الدائم في النظام السياسي الإسرائيلي: من يوصي ومن يقرر، من يحسم "ماذا" ومن يقترح "كيف".. من يقرر إذا كانت الحرب هي حرب "خيار" أو حرب اللاخيار. لذلك طرحت هذه الحرب عدداً من القضايا المهمة الأخرى تتعلق بالعلاقة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية. فقد أشار الباحثون في التاريخ العسكري الإسرائيلي أن أولمرت هو رئيس الوزراء الثالث في تاريخ إسرائيل الذي تم تضليله من جانب القيادات العسكرية.

لكن في الحقيقة كان قرارالحرب مخرجاً من أزمة صنع القرار السياسي: فهذه الأزمة ليست جديدة وإنما بدأت منذ زعزعة النظام السياسي الذي تميز بالاستقرار حتى العام ١٩٦٧ بسبب أن القرارات في الشؤون الخارجية والأمن كانت ناجحة. فقد تغير الوضع بعد ١٩٦٧ بسبب التحولات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية والثقافية وغياب الإجماع في السياسة الخارجية والأمن خاصة حول القضية الفلسطينية. شملت هذه التحولات الأيديولوجية، تطور مؤسسات المجتمع المدني، تغير القيم وتعمق الانقسام السياسي والشرخ الإثني، وتحرر وسائل الإعلام من قبضة الدولة وضعف الرقابة، تحول دور الأحزاب السياسية، وتحول نمط القيادة وضعف المركز المهيمن وزعزعة الاستقرار.

أزمة صنع القرار السياسي في إسرائيل هي أزمة مستمرة منذ اغتيال رابين العام ١٩٩٥ على الأقل. فأولمرت هو رئيس الوزراء الثالث من الجيل الثاني في القيادة السياسية (بعد نتانياهو وباراك) الذي لم يصمد أمام عبء اتخاذ القرار في لحظة الأزمات. وقد أتى قرار الحرب بعد خمس سنوات من حكم شارون فيبرز بحدة الفرق بينهما. فكما يبدو أن شارون كان يفهم أنه يجب ألا يضع الجيش في اختبار نتيجته غير مؤكدةً نظراً لقدسيته التي تمثل أيضاً قوة الردع الإسرائيلي. ولذلك يعتبر حكم شارون حلاً لأزمة النظام بالعودة إلى قيادات جيل مؤسسي الدولة، وتسبب غيابه في عودة الأزمة والفراغ.

نتيجة لما ذكر حول اتخاذ القرار والغموض في أهداف الحرب ومجريات المعركة العسكرية فقد اختلفت نتائج الحرب عما تعود عليه الإسرائيليون في المواجهات السابقة. وعلى هذه الخلفية برز التحول في مفهوم الإسرائيليين للحرب والانتصار: من المعروف أن الهوية الإسرائيلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوة العسكرية ولذلك فإن أية مواجهة لا تكون نتيجتها نصراً حاسماً، حتى لو لم تكن حرباً تهدد الوجود، تفهم على أنها انهيار الرؤيا وتسبب سلسلة من ردود الفعل تنعكس في اليأس والإحباط والغضب والهستيريا والشعور بالانكسار والعودة إلى التأكيد على القلق الوجودي. لذلك فقد بدأ في إسرائيل حساب نفس قومي جماعي، والشعور بصدمة كارثية وتوقعات مسيانية من لجنة تحقيق تفحص ما هو معروف. وكان من أبرز ما نشر في هذا الجانب تعريف قائد الأركان للنصر بأنه مسألة "شعور".

ترى بعض الآراء أن أزمة صنع القرار هي تعبير عن انحسار دور الدولة وضعفها أمام معارضة عدد قليل ولكنه حازم ونشيط. كذلك يعتبر تدهور ثقة الجمهور بأجهزة ومؤسسات السلطة الحاكمة عاملاً معرقلاً لاتخاذ القرار وهو مرتبط بالسلوك الشخصي للسياسيين وقضايا الفساد وغياب قيادة ذات رصيد أمني وسياسي وكاريزما مميزة. إن أزمة الثقة بالقيادات لم تكن بمثل هذه الحدة منذ حرب تشرين ١٩٧٣ وتشمل جميع المجالات وليس المجال العسكري فقط.

إضافة لما ذكر فإن تركيبة الائتلافات الحكومية، الناتجة عن طبيعة نظام الحكم في إسرائيل، كانت، وما زالت، تشكل حجر عثرة في اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية: فهي إما أن تكون واسعة جداً بحيث يصعب التوفيق بين مركباتها والاتفاق على قرار، وإما أن تكون ضيقة جداً وتعاني من عقدة شرعيتها في اتخاذ القرار. كما يلاحظ أن القرارات الحاسمة في التاريخ الإسرائيلي، خاصة المتعلقة بالعلاقات مع الفلسطينيين والدول العربية، اتخذها رؤساء وزراء تمتعوا برصيد أمني و/أو سياسي–وطني وبدعم شعبي واسع نتيجة ميزاتهم القيادية.

قد يكون عدم تحمل رئيس الوزراء المسؤولية عن حرب لبنان بالمعنى العملي من أهم المؤشرات على التحولات التي تحدث على مستوى العمل السياسي في إسرائيل؛ فتحمل المسؤولية وحساسية السياسيين للرأي العام في إسرائيل كانت من خصائص النظام السياسي. لكن استمرار رئيس الوزراء وأعضاء حكومته في الحكم دون دفع ثمن شخصي لطريقة اتخاذ قرار الحرب ونتائج الحرب على لبنان وكذلك تراجع وزير الدفاع (باراك) عن نيته بالاستقالة بعد إعلان نتائج تقرير فينوغراد هي مؤشرات على أن العمل السياسي قد فقد صبغته الأيديولوجية وتحول إلى مهنة وأن المصالح الشخصية أصبحت هي الأساس في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة.

كما أنها مؤشر واضح على تغير القيم في المجتمع الإسرائيلي: فالاحتجاج على سلوك الحكومة ورئيسها كان شبه معدوم بالمقارنة مع حركات الاحتجاج بعد حرب تشرين ١٩٧٣ وحرب لبنان الأولى ١٩٨٢ وحتى الاحتجاج أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

إن تركيبة حكومة اولمرت لا تسمح باتخاذ أي قرار بشأن الحل مع الفلسطينيين؛ فالمصالح الحزبية والشخصية تطغى على المصالح العامة والهدف الأساسي لكل طرف هو المحافظة على مصالحه ومكانته. فحزب شاس غير معني بالانسحاب والتواجد خارج الحكومة لما يتمتع به من موارد اقتصادية ضرورية لإدارة

مؤسساته وخدمة جمهور مصوتيه. لكنه يتأثر بالمواقف القومية المتشددة لهؤلاء المصوتين ويحاول ألا يكون الحزب الأخير الذي يبقى في حكومة أولمرت في حالة قرر إيهود باراك الانسحاب منها لأنه سوف يتهم بمساعدة حكومة فاشلة في البقاء مقابل تحقيق مكاسب مادية.

أما حزب العمل بزعامة باراك فله مصلحة مماثلة: ألا يبقى الأخير الذي يدعم الحكومة في حالة قرار شاس بالانسحاب. ولكن باراك يعيش حالة حساسة من التناقض: فهو معني بأن يكون السبب في إسقاط الحكومة حتى لا يتهم بدعم حكومة فشلت في الحرب. لكنه، من جهة أخرى، معني ألا يصل إلى الانتخابات القادمة دون تحقيق إنجاز يحسب لصالحه يوم الحساب. والإنجاز الوحيد الممكن، بطبيعة وظيفته، هو في المجال الأمني. لكن هذا الإنجاز لم يتحقق بسبب صعوبته في المرحلة الحالية، ما يجعلنا نعتقد أن باراك قد يكون أخطر وزير دفاع عرفته إسرائيل في حالة قراره بتحقيق إنجاز عسكري بكل ثمن.

لكن هذا الأمر يتطلب استخدام الجيش في مغامرات قد لا يكون مستعداً لخوضها بسبب الحساسية الشعبية وبسبب حساسية موقف رئيس الأركان الذي لا يرغب بخوض أية مغامرة نتائجها غير مؤكدة في ضوء تجربة حرب لبنان ٢٠٠٦ ومصير رئيس الأركان الذي سبقه.

ما يزيد من المعضلة التي تعيشها إسرائيل حالياً أن عملية عسكرية تؤدي إلى إسقاط حكومة حماس في غزة ليست في مصلحتها؛ فمصلحتها الحقيقية في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية لإضعاف الفلسطينيين والاستفراد بحكومة فلسطينية ضعيفة في الضفة الغربية. وهي مستمرة في تكثيف الاستيطان مما يضعف الطرف الفلسطيني المفاوض وفي الوقت نفسه يضعف فرص الحل على أساس إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وقد توصل الكثير من المحللين إلى نتيجة أن حل الدولتين أصبح صعباً وحتى غير ممكن مما يجعلهم يطرحون من جديد حل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

هذا الطرح ينافي تماماً، بالطبع، مصلحة إسرائيل التي قامت على أساس أنها دولة اليهود والقضية الديمغرافية تزعجها وتجعلها تعيش حالة تخوف دائمة. كما أسلفنا هذا التخوف يشكل الخلفية للتشديد على يهودية الدولة وحتى أنه استخدم في تفسير قرار الانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات هناك.

سابعاً، مجمل الوضع أن إسرائيل تتواجد اليوم في وضع صعب على مستوى اتخاذ القرار في القضايا السياسية وهي غير مؤهلة لذلك، خاصة إذا أضفنا حقيقة أن القوى المعارضة لأي حل سياسي بإمكانها إجهاض أي حل. في الوقت نفسه فإن القوى المعارضة للحل في الجانب الفلسطيني هي أيضاً قادرة على إجهاض أي حل.

ومما يعقد الأمور في إسرائيل هو التداخل والتشابك بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية، مضافة لها المصالح الشخصية للسياسيين التي أصبحت أهم أسباب تحديد المواقف. هذا الوضع المعقد في إسرائيل يمكن أن تتعايش معه فقط في حالة عدم وجود ضغوط خارجية عليها. ولكن الواقع غير ذلك: فالقوى المقاومة تعزز من قواها وتجدد في أنواع أسلحتها وتكتيك مواجهتها. والغرب (وبعض الدول العربية على الأقل) معني بالهدوء في المنطقة والتوصل إلى حلول سياسية.

إن الوضع الإسرائيلي المعقد والمصالح الشخصية لوزير الدفاع وتعزيز قوى اليمين المتطرف، من المتدينين والعلمانيين، ودعم الأنظمة العربية والنظام الأميركي، يمكن أن يدفع في اتجاه استخدام المزيد من القوة من جانب إسرائيل.

إن اتخاذ القرار السياسي واحتمال اتخاذ القرار بالصدام العسكري مرتبطان ارتباطاً قوياً بمسألة استعادة الردع الإسرائيلي وبالتحولات في البيئة الشرق أوسطية والعالمية، وكذلك بمواقف وسلوك الطرف الآخر في المعادلة وهو الطرف الفلسطيني. ولكن هذه التطورات هي موضوع دراسة بحد ذاتها وتخرج عن نطاق اهتمامنا في الدراسة الحالية. ولكن يجب أن نؤكد، مرة أخرى، على حساسية مسألة الشعور بفقدان الردع: فعن هذا الشعور ينتج إجماع الإسرائيليين على الحرب حتى لو لم تكن مبررة وكلما كانت الحرب غير صادقة ويصعب تبريرها فإن الانتصار يصبح التبرير الأساسي لخوضها.

صدر حديثاً عن مدار

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies